

مع اتحاد العمل الامريكى من أجل تنفيذ المهام المشتركة . أما قيادة الهستدروت فقد وقفت دوما مع قيادة الحركة الصهيونية ولم تكن لتمثل الحركة العمالية بقدر ما كانت تمثل التطلعات الصهيونية ولذلك فقد وقفت قيادة الهستدروت دوما ضد الاضرابات باعتبارها تضر « بالامن القومي » . ولم يكن الهستدروت منظمة عمالية تدافع عن العمال بل بالعكس كان منظمة تستغل العمال من أجل الاهداف الصهيونية ، لذلك وقف الهستدروت ضد كثير من الاضرابات الاخيرة في اسرائيل واعتبرها « غير قانونية » مما يعطي الحق للحكومة في تطبيق قانون الطوارئ بحق المضربين . ان المنتمين للهستدروت يشكلون ٤٠ ٪ من نفوس اسرائيل وهذا سر قوته ولقد ظل الهستدروت فترة طويلة يدير هذه الاعداد الهائلة من العمال حسب ميثيئة البروقراطية العمالية . إلا أن الفترة الاخيرة ما بعد حرب حزيران شهدت انشقاق العمال عن قياداتهم وعدم التزامهم بما تفرضه هذه القيادات او قيادات الهستدروت وازدادت الاضرابات غير القانونية بصورة كبيرة ، وسنأتي الى مناقشة هذه الظاهرة فيما بعد . أما الكيبوتز فقد شهد عدة تطورات هامة فقد كان اول الامر عبارة عن مزارع جماعية نظمتها الرواد الصهاينة الاوائل وكان الغرض منها هو :

أولا : اقامة مزارع جماعية كتجربة لتعميمها فيما بعد من أجل تشجيع المهاجر اليهودي بالارتباط بالارض ومن أجل طرد المواطنين العرب من أراضيهم واحتلالها .

ثانيا : اقامة خطوط دفاعية متقدمة للدول اليهودية ضد اي احتمالات للعمليات العسكرية كما يتوقع ذلك في المقطع التالي : « يوجد ٦٠ ٪ من الكيبوتزات على حدود اسرائيل ، وهذه المستوطنات تلعب دورا هاما في النظام الدفاعي الاسرائيلي . الكيبوتزات ، كمستوطنات متماسكة على الحدود ، تشكل في الوقت ذاته عناصر مدنية قومية وحيوية في شبكة الدفاع الاستراتيجي الاسرائيلي وتمنح لقوات الدفاع الاسرائيلي حرية حركة تستطيع بها الدفاع عن الحدود » (٣٩) .

لقد كان الكيبوتز منذ البداية مشروعا رأسماليا فقد بدأ منذ البداية بالاشتراك مع رأس المال الخاص في اقامة منشآته والاشتراك في التكتلات الاحتكارية . ان الكيبوتزات تحصل على القروض المالية من المصارف الخاصة ومن الافراد مقابل فوائد مسنوية غالبا ما تبلغ نسبتها أكثر من ٢٠ ٪ وهذه العملية تسهم في توظيف الرأسماليين لاموالهم في هذه الكيبوتزات باعتبارها عملية مربحة ، ان هذه الصفات مجتمعة هي التي تجعل الكيبوتزات شريكا وحليفا مفيدا لتكتلات الرأسماليين في البلاد (٤٠) . « ان الكيبوتزات جميعا مدينة للحكومة والمصارف الخاصة والشركات . ولولا المساعدات المستمرة من المؤسسات الصهيونية لما كان بمقدور الكيبوتزات ان توجد » (٤١) . ان هذه « الاشتراكية تعمل بدعم من قروض تقدمها المصارف الرأسمالية ومن بينها البنك الامريكى للاستيراد والتصدير » (٤٢) . وبمرور الوقت وضعت الوكالة اليهودية الرقابة على خطط الانتاج والاستثمار شرطا للقروض التي تقدمها (٤٣) . لقد بدأت الكيبوتزات باقامة مشايرع صناعية بالتعاون مع رأس المال الامريكى . وتحصل الكيبوتزات الان على ٤٠ ٪ من دخلها من الانتاج الصناعي . ونتيجة لقلّة عدد افراد الكيبوتزات فقد كان من الضروري لهم لكي يديروا المشاريع الصناعية بالاعتماد على العمل المأجور ولقد بدأت هذه الظاهرة بالانتشار بعد حرب حزيران ، وهكذا وجد الكيبوتز نفسه مجبرا على ان يصبح مستغلا جماعيا للعمل المأجور . ومن هنا فان الكيبوتز موضوعيا كأي مؤسسة رأسمالية . وعندما ينشعب اضراب في مصنع كيبوتز فان الملاك يستدعون الشرطة دون ازعاج (٤٤) .

من هنا نرى ان التغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي كانت نحو زيادة القوى العاملة في